المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩

عمالة الأطفال.. هل هى مأزق عربى ؟!

د. عبدالمجيد فراج
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

لا يجدى فى معالجة هذه المشكلة أن ننظر إليها على أنها كارثة قومية ولاعلى أنها مسألة تافهة لا تستدعى العناية أو الالتفات. ولكيلا نضل الطريق بين هاتين النهايتين لابد أن نتوخى استيعاب المشكلة فى جوانبها الآتية: أ. الحجم والخصائص، ب. مجالات النشاط، ج. التوفيق بين البدائل.

فمن حيث الحجم قلنا إن العالم فيه ربع مليار طفل يعملون وأن أوضح خصائص هؤلاء الأطفال أنهم من مجال عمرى يمتد بين الخامسة والرابعة عشرة وأنهم يعملون بغير أجر أو بأجور بالغة الانخفاض وأن من بين هؤلاء الأطفال من يوزع وقته بين الدراسة والعمل.

أما الحجم على مستوى القارات.. فان ربع المليار هذا يتوزع بنسبة ٦١٪ فى أسيا تليها قارة افريقيا ٣٢٪ تليها أمريكا اللاتينية (٧ فى المائة).

هذه الاحجام الجغرافية العاملة تمثل داخل أفريقيا ٤١ فى المائة من الأطفال الأفريقيين فى هذا العمر بينما تمثل ٢٢ فى المائة من أطفال هذا العمر داخل آسيا و١٧ فى المائة من الأطفال داخل أمريكا اللاتينية ومعظم الأطفال العاملين فى أسوأ أشكال العمل هم من الذكور اللهم إلا فى قطاع الخدمة المنزلية الذى يشيع فيه الأطفال الاناث بسبب اعتيادهن خدمة أنفسهن وخدمة الأهل وغير الأهل بما فى ذلك رعاية المرضى فى البيوت.. وتذهب بعض التقارير الرسمية الى اعتبار الخدمة المنزلية هى السبب الحقيقى فى انصراف البنات عن الدراسة.

كذلك نجد معظم الأطفال العاملين يتركزون فى الريف فهم ضعف نسبة الأطفال العاملين فى الحضر أما عمالة الأطفال دون العاشرة من العمر بالذات فإن نسبتها تبلغ فى الريف أربعة أمثال النسبة فى الحضر (٢٠ فى المائة فى الريف مقابل ٥ فى المائة فى الحضر).

أما على المستوى العربى فان الواضح من الاحصاءات الدولية المنشورة – وإن كان عدم النشر لا يعنى انتفاء الظاهرة – أن عمال الأطفال تحت سن الرابعة عشرة غير مرصودة إلا لثلاث دول عربية فقط هى : مصر والسودان والمغرب وبياناتها المتاحة عن عام ١٩٩٥ فقط.

والظاهرة فى مصر لا تمثل سوى ٢.٦ فى المائة بين الذكور ونصف فى المائة فقط بين الاناث.. بينما هى فى المغرب ٢.٧ فى المائة بين الذكور ونحو ٢.٦ فى المائة بين الاناث، أما السودان فالظاهرة تمثل ٦.٢ فى المائة سواء بين الذكور أو الاناث.. وهى للجنسين معا ١.٦ فى المائة فى مصر وحوالى ٢.٧ فى المائة فى المغرب و٦.٢ فى المائة فى السودان وكل هذا نقلا عن الكتاب السنوى لاحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية فى جنيف لعام ١٩٩٨.

وواضح ان هذه الأرقام لا يمكن أن تجعل من ظاهرة عمل الأطفال فى أى من هذه الدول الثلاث مصدر إزعاج لا فى مصر ولا فى المغرب ولا فى السودان باعتبار ما سبق أن سردناه من أرقام عن افريقيا (٤١ فى المائة) وآسيا (٢٢ فى المائة) وأمريكا اللاتينية (١٧ فى المائة).

وكلنا ندرك طبعا أن هذه النسب على مستوى القارات ليست إلا متوسطات لعدة دول.. بمعنى أن من بين هذه الدول ما قد تكون النسبة فيها أعلى ومنها ما قد تكون أقل من هذا المتوسط المذكور للقارة ككل، ولكن هذه المتوسطات العالية لا يمكن أن تسمح بأن تكون النسبة فى أى دولة من دول أى قارة من هذه القارات أقل من ٦.٢ فى المائة (وهى النسبة فى السودان) أو ٢.٧ فى المائة (وهى النسبة فى المغرب) وطبعا لا يمكن أن تكون أقل من ١.٦ فى المائة (وهى النسبة فى مصر).

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والخلاصة أن المشكلة كما تجسدت أمام مؤتمر العمل الدولى تبدو غير ذات موضوع عند هذه الدول العربية الثلاث ومن ثم لا يصح تضخيم عمالة الطفل فيها كمشكلة، بمعنى أنه من المستبعد أن تكون عمالة الأطفال فيها عمالة غير ضئيلة ناهيك عن أن تكون هذه العمالة الضئيلة فى مجالات مستهجنة فهذه بطبيعتها إن وجدت فسوف تكون عمالة أقل من الضئيلة.

ولكن إذا ما ثبت أن هذه الظاهرة المشينة موجودة فى أى دولة فان المكافحة والمقاومة والمحو والالغاء والقضاء عليها لابد أن يكون أمرا محققا ولا أظن أن هذا يمكن أن يكون أمرا صعبا أو مستحيلا بحكم ضآلة الظاهرة فى مجموعها أصلا على الأقل فى الدول العربية الثلاث المذكورة.

ولكن ضآلة الظاهرة لا تبرر إهمالها.. فالتهوين من شأن مثل هذه الأمور لا يقل خطورة عن التهويل. فنحن لا يصح أن نستنكر استنكار المستنكرين لوجود هذه الظاهرة ولو فى بعض الدول دون غيرها بل يجب علينا مواجهة الظاهرة على ضآلتها ومعرفة حجمها وطبيعتها وأسبابها وابعاد وجودها وآثار هذه الجهود وإمكان القضاء على هذه الظاهرة أو إمكان القضاء على آثارها اذا استمرت هذه الظاهرة.

فمن المهم أن نعرف مثلا ما اذا كانت الظاهرة نتيجة العرض والطلب أو نتيجة توريط الاطفال أو تهافتهم وتهافت أهاليهم على إلحاقهم بعمل يرتزقون منه أو على الأقل يشغلهم عن أوجه الفساد والانحراف عن الجادة.. أو ربما أن هذه الظاهرة ليست إلا نتيجة اصطياد أصحاب الأعمال للأطفال والضغط عليهم وتشغيلهم جبرا وقسرا وقسوة.

فمن الثابت أن قيام الطفل ببعض الأعمال المعروضة عليه أهون وأكرم بكثير من ممارسة أعمال خطيرة أو مشينة وهذا ما يفعله الأطفال بالفعل فى وقت العطلات (بعد استئذان الأهل بالطبع) حين يقومون ببعض الأعمال الخفيفة السريعة أو الموسمية كجمع ثمار فاكهة كالفراولة مثلا أو أى أعمال أخرى، أو قد يقومون بأعمال أخرى خلال العطلة الدراسية مما يمكن اعتمادها فى الدوائر العائلية ودوائر الدراسة والعمل كما لو كانت تدريبا مباشرا على ما يكون هؤلاء الأطفال قد درسوه نظريا فى مدارسهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية